

حماس تنفي الأنباء التي تتحدث عن تمديد التهدئة الحالية



الخميس 7 أغسطس 2014 12:08 م

نفى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الأنباء التي تتحدث عن تمديد التهدئة الحالية التي تنتهي عند الساعة 8 صباح الجمعة.

وقالت الحركة على لسان الناطق باسمها سامي أبو زهري في تصريح مقتضب وصل "المركز الفلسطيني للإعلام" نخسة منه فجر اليوم الخميس (7-8) إن تمديد التهدئة 72 ساعة إضافية لم يكن مطروحاً للنقاش والأخبار عن تمديد التهدئة عارية عن الصحة.

وكانت مصادر صهيونية قد أعلنت مساءً التوصل لاتفاق بتمديد فترة التهدئة لـ 3 أيام أخرى، في الوقت التي أعلنت فيه المقاومة الفلسطينية في غزة أنها على لاد زالت مستعدة لجولة جديدة من القتال حتى تتمكن من تلبية كافة مطالبها المطروحة على طاولة الحوار في القاهرة، مؤكداً أن موعد التهدئة ينتهي الثامنة صباحاً من يوم الجمعة مالم يحرز الحوار أية تقدم لصالح شروط المقاومة .

واتفقت الفصائل الفلسطينية المجتمعة في القاهرة على ورقة موحدة للمطالب الفلسطينية المفاوضات وقف إطلاق النار مع الاحتلال الصهيوني.

وحسب الورقة فإنه تم الاتفاق على وقف إطلاق النار والانسحاب الصهيوني الفوري من قطاع غزة، وضمان وقف التوغلات والاجتياحات والاعتقالات وقصف البيوت وتحليق الطيران الصهيوني في أجواء قطاع غزة.

كما نصت الورقة على إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة انطلاقاً من تفاهات 2012 بما يضمن فتح المعابر وضمان حرية حركة الأفراد والبضائع وحرية إدخال كافة مستلزمات إعادة الأعمار، وفك الحصار الاقتصادي والمالي.

وتضمنت ضمان التواصل بين الضفة وغزة، وحرية العمل والصيد في المياه الإقليمية في بحر غزة حتى عمق 12 ميلاً، وإعادة تشغيل مطار غزة وإنشاء الميناء البحري، وإلغاء ما يسمى المناطق العازلة التي فرضتها "إسرائيل" على حدود قطاع غزة.

وشملت الورقة على "إلغاء جميع الإجراءات والعقوبات التي فرضتها إسرائيل بحق شعبنا في الضفة الغربية بعد 12/6/2014، بما فيها الإفراج عن الذين اعتقلوا بعد هذا التاريخ وبخاصة محرري صفقة وفاء الأحرار (ما عرف بصفقة شاليط) ونواب المجلس التشريعي والدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو فتح المؤسسات وإعادة الممتلكات الخاصة والعامة التي تمت مصادرتها ووقف اعتداءات المستوطنين.

وكذلك المباشرة الفورية في إعادة أعمار قطاع غزة من خلال حكومة التوافق الوطني بالتعاون مع الأمم المتحدة ومؤسساتها وإيصال كافة الاحتياجات الاغاثية والإنسانية لأبناء الشعب الفلسطيني في القطاع بما يشمل المواد الغذائية والدوائية والمياه والكهرباء وتوفير ما هو مطلوب لتشغيل محطات الكهرباء بشكل فوري.

كما طالبت الورقة بعقد مؤتمر دولي للدول المانحة (ahlc) برئاسة النرويج ومشاركة أوروبا والدول العربية والولايات المتحدة واليابان وتركيا والدول الإسلامية وروسيا والصين وباقي الدول الأعضاء بهدف توفير الأموال المطلوبة لإعادة الأعمار وفق برنامج زمني محدد